Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 356-371
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Verbal Agreement between Nominal and Literal Forms in Some Grammatical Tools

Haifa Miftah Ramadan Abu Sata*
Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Sciences – Msallata, Al Marqab University, Libya.
*Email: hafiaabosetta6666@gmail.com

الاشتراك اللفظي بين الاسمية والحرفية في بعض الأدوات النحوية

هيفاء مفتاح رمضان أبوستة*
قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم- مسلاته ، جامعة المرقب، ليبيا.

Received: 24-01-2026	**Accepted:** 23-03-2026	**Published**: 06-04-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study examines the phenomenon of lexical ambiguity between nominal and particle forms in selected Arabic grammatical particles, which represents a complex issue that has generated divergence among classical grammarians due to its impact on syntactic analysis and semantic interpretation. The research aims to analyze the nature of such expressions that function alternately as nouns and particles, and to identify the criteria governing their classification based on linguistic context and syntactic structure. The study adopts a descriptive-analytical approach by examining various grammatical tools such as (mā, min, mundhu, kāf, rubba, idhā, etc.), and analyzing their usage according to the perspectives of Basran and Kufan grammarians, with critical evaluation and preference. The findings indicate that the classification of these particles cannot be absolute but is context-dependent, and that the predominance of either nominality or particle usage does not exclude the possibility of the alternative. The study further highlights that this phenomenon reflects the flexibility and richness of the Arabic language and contributes to a deeper grammatical understanding of texts.

Keywords: Lexical ambiguity, nominal vs particle, Arabic grammar, grammatical particles, contextual meaning, syntactic analysis, grammatical.

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الاشتراك اللفظي بين الاسمية والحرفية في بعض الأدوات النحوية في اللغة العربية، بوصفها من القضايا الدقيقة التي أثارت خلافاً بين النحاة، لما لها من أثر واضح في تحديد الإعراب

وفهم الدلالة. يهدف البحث إلى تحليل طبيعة هذه الألفاظ التي تتردد بين الاسمية والحرفية، وبيان الضوابط التي تحكم تصنيفها في ضوء السياق اللغوي والتركيب النحوي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض نماذج من الأدوات النحوية مثل: (ما، من، منذ، الكاف، رب، إذا، وغيرها)، وتحليل استعمالاتها في ضوء آراء النحاة البصريين والكوفيين، مع الترجيح بينها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكم على هذه الأدوات لا يكون حكماً مطلقاً، وإنما يرتبط بالسياق والاستعمال، وأن غلبة أحد الجانبين (الاسمي أو الحرفي) لا تنفي إمكان الوجه الآخر. كما أكدت الدراسة أن هذه الظاهرة تعكس مرونة اللغة العربية وغناها الدلالي، وتسهم في تعميق الفهم النحوي للنصوص.

الكلمات المفتاحية: الاشتراك اللفظي، الاسمية والحرفية، الأدوات النحوية، النحو العربي، الدلالة السياقية، الخلاف النحوي.

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد: فعني النحاة والأصوليون بدراسة الألفاظ من حيث دلالتها واستعمالها، لما لذلك من أثر ظاهر في الفهم والإعراب واستقامة الخطاب، ومن القضايا التي دار حولها البحث مسألة الاشتراك اللفظي، ولا سيما في الألفاظ التي تتردد بين أكثر من وظيفة لغوية، فتكون في سياق اسماً وحرفاً في سياق آخر، مما يجعل الحكم متوقفاً على السياق والتركيب لا على مجرد الصورة اللفظية.

وينطلق البحث في الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية من أصل أصولي قرره العلماء، وهو أن الاشتراك اللفظي خلاف الغالب في اللغة، إذ الأصل في الألفاظ الانفراد بالمعنى؛ لأن الاستقراء يدل على أن أكثر الألفاظ موضوعه لمعنى واحد، ولو كان الاشتراك هو الغالب لما حصل التفاهم في الخطاب من غير استفسار، مع أن وقوع التفاهم دون سؤال أمر مشاهد معلوم.

وقد اعترض بعضهم بأن الاشتراك أغلب، محتجاً بأن الحروف بشهادة النحاة مشتركة المعاني، وأن صيغة المضارع بين الحال والاستقبال، وأن الاشتراك في الأسماء كثير، فإذا ضمّ ذلك بعضه إلى بعض كان الاشتراك أكثر، وأجيب عن هذا بأن أغلب الألفاظ في العربية أسماء، وأن الاشتراك فيها قليل، فلا ينهض ذلك دليلاً على كون الاشتراك هو الغالب، بل يبقى الأصل هو الانفراد، ولا يحكم بالاشتراك إلا بدليل[1].

وعلى هذا الأساس، فإن وقوع الاشتراك في بعض الألفاظ التي تتردد بين الإسمية والحرفية لا يعارض هذا الأصل؛ لأن الحكم فيه مبني على قرائن لفظية ومعنوية ظاهرة، دلّ عليها الاستعمال العربي، كما في ألفاظ من نحو "من، ما، رب، الكاف، مذ، منذ، إذا.... وغيرها"، حيث يتحدد نوع اللفظ ووظيفته بحسب موقعه من التركيب، ودلالته في السياق.

ويعد موضوع الألفاظ التي يختلف في اسميتها وحرفيتها من المواضيع المهمة في دراسة النحو العربي؛ لأنه يوضح كيف يمكن للكلمة الواحدة أن تتخذ وظائف مختلفة بحسب موقعها في الجملة وسياقها اللغوي، هذه الظاهرة المعروفة بالمشترك اللفظي، ليست مجرد مسألة نظرية بل لها أثر واضح في الإعراب وفهم المعنى بشكل دقيق.

أسباب الاختيار:

(1) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي 381/2، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي 293/1.

اخترت هذا الموضوع؛ لأن الألفاظ المشتركة بين الاسم والحرف تمثل تحدياً للطلاب والباحثين على حد سواء، فهي تتطلب فهماً دقيقاً لموقع الكلمة ووظيفتها، وتساعد في التمييز بين المعنى والدلالة في النصوص العربية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يسهم في توضيح مسألة أساسية في النحو العربي، وهي تصنيف الألفاظ بين الاسم والحرف، كما يساعد البحث في تعزيز قدرة الطالب أو الباحث على التحليل النحوي الدقيق، وفهم التنوع الوظيفي للكلمات في السياق، مما يرفع مستوى الدقة في الإعراب، وفهم النصوص الأدبية واللغوية.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في اختلاف النحاة في تصنيف بعض الكلمات بين الاسم والحرف وما ينشأ عن ذلك من تأثير على الإعراب وفهم المعنى، وهذا يطرح سؤالاً رئيسياً: كيف يمكن تحديد طبيعة الكلمة وتصنيفها بشكل دقيق عند اختلاف الآراء النحوية؟

الهدف من البحث:

يسعى البحث إلى توضيح طبيعة الألفاظ المشتركة بين الاسم والحرف، وتصنيفها بحسب الغلبة، مع عرض أسباب اختلاف النحاة في تحديد نوعها، مما يتيح تصوراً واضحاً ومبسطاً لهذه الظاهرة النحوية.

المنهج:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف الألفاظ محل الدراسة وتحليل استخدامها في السياق النحوي، مع مقارنة آراء النحاة المختلفة، وتقويمها للوصول إلى رؤية دقيقة وشاملة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع المشترك اللفظي ودوره في الكلمة العربية من جوانب مختلفة ومن أبرز الدراسات القريبة من هذا البحث، دراسة الدكتور صلاح بن عبدالله بوجليع، بعنوان: الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم، وهو بحث نشرته مجلة العلوم العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، العدد الثامن والعشرون سنة النشر 1434 ه، والتي عرضت اختلاف تصنيف الكلمات بين الاسم، والفعل، والحرف، عند النحاة مع تحليل أسباب هذا الاختلاف.

تقسيم البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: التعريف بالمشترك اللفظي وأسبابه، والتعريف بالاسم والحرف، أي توضيح المصطلحات الأساسية للبحث.

المبحث الثاني: الألفاظ التي يغلب عليها الجانب الاسمي، مع أمثلة وتحليل لآراء النحاة.

المبحث الثالث: الألفاظ التي يغلب عليها الجانب الحرفي، مع توضيح موقف النحاة والفروق في التصنيف بين الاسم والحرف.

المبحث الأول:

المشترك في اللغة: الشين والراء والكاف أصل، وهو الاجتماع والمخالطة، ويقال: أشرك فلاناً في الأمر إذا دخل فيه معه، وطريق مشترك يستوي فيه الناس، ولفظ مشرك مجتمع فيه معانٍ كثيرة، والاشتراك هو أن يدل اللفظ الواحد في أصل وضعه على أكثر من أصلٍ دلالي، لكل منهما معنى مستقل، مع اتحاد اللفظ واختلف الدلالة[1].

المشترك في الاصطلاح:

"اللفظ المشترك هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولاً من حيث هما كذلك"[2].

أو "هو اللفظ المستعمل في معنيين أو أكثر بأوضاع متعددة"[3].

* أسبابه:

1. اختلاف اللهجات العربية القديمة، وتداخل اللغات، فمعظمهم ألفاظ المشترك جاءت نتيجة لاختلاف القبائل في استعمالها.
2. ينقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى مجازي لعلاقة ما، ثم يكثر استعمالها في هذا المعنى حتى يستقر.
3. قد تطرأ عوارض تصريفية على لفظتين متقاربتين في الصيغة، فتؤول هذه الصيغة الواحدة إلى تعدد في معناها.
4. يؤدي التطور الذي يطرأ على بعض أصوات اللفظ الأصلية، من حذف أو زيادة أو إبدال، إلى اتحاد هذا اللفظ مع لفظ آخر في الصورة الصوتية[4].

الاسم لغة: اسم مشتق من السمو وهو الرفعة، وجمعه أسماء وتصغيره سُمَيّ، وقيل الاسم رسم وسمة توضع على الشيء تعرف به[5].

الاسم اصطلاحاً:

هو "يدل على معنى جزئي في نفسه، دلالة لا تقترن بزمن"[6] وقيل "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً، وغير شخص، فالشخص، نحو: رجل، وفرس...، وأما ما كان غير شخص، فنحو الضرب، والأكل..."[7]

ويميّز الاسم عند النحاة بعلامات خمس: الجر والتنوين، والنداء ودخول "أل" والإسناد[8]، فإذا قبلت الكلمة واحدة منها حكم لها بالاسمية، وتعد هذه العلامات معياراً أساسياً في التفريق بين الاسم والفعل والحرف، غير أن بعض الألفاظ قد تلتبس دلالتها بين الاسمية والحرفية، لافتقادها هذه العلامات أو قبولها بعضه في سياقات مخصوصة، ما أوقع النحاة في الخلاف حول تصنيفها.

الحرف لغة: الطرف، والجانب، وبه يسمى الحرف من حروف الهجاء والحرف، الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، "عن" و "على" ونحوهما[9].

الحرف اصطلاحاً "ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه"[10] ويعرف الحرف عند النحاة بسلب علامات الاسمية والفعلية عنه، إذ لا يقبل شيئاً من علاماتهما، وتنقسم الحروف من حيث الاستعمال إلى ثلاثة أقسام: حروف مشتركة تدخل على الأسماء والأفعال كـــــ "هل" وحروف

---

(1)معجم مقاييس اللغة لابن فارس، 265/3، مادة (شرك)، ولسان العرب 449/10، 450.
(2)المحصول للرازي 261/1.
(3)المقدمات الأساسية في علوم القرآن لعبدالله الجديع، ص 410.
(4)ينظر: ظاهرتا المشترك اللفظي والتضاد في ديوان الحطيئة، إعداد: رنا هادي صالح، ص 90.
(5)لسان العرب لابن منظور 14/ 401، مادة (سما).
(6)النحو الوافي لعباس حسن 68/1.
(7)الأصول في النحو لابن السراج 1/ 36.
(8)ينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين 8/2.
(9)لسان العرب لابن منظور 41/9، مادة (حرف).
(10)شرح المفصل لابن يعيش 4/ 447.

مختصة بالأسماء كـــــ "في" وحروف مختصة بالأفعال كـــــ "لم"[1]، ويعد هذا التقسيم أساساً في بيان مواضع الاشتراك والاختصاص في الحروف عند النحاة.

المبحث الثاني:

الألفاظ التي يغلب عليها الجانب الاسمي، ويشمل ثلاث أدوات:

1- مهما:

تأتي في العربية على وجهين: اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً فهي اسم شرط جازم، يستعمل لغير العاقل ويعود عليها الضمير مراعاة للفظ تارةً، ولمعناها تارةً أخرى، كما في قوله تعالى﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[2] إذ عاد الضمير مفرداً مذكراً حملاً على اللفظ، وقد يعود مؤنثاً أو مجموعاً حملاً على المعنى، ويدل رجوع الضمير على اسميتها[3].

- وقد قيل في أصلها، إنها مركبة من "ما" الشرطية، و "ما" الزائدة للتوكيد، فحصل بها تقوية لمعنى الشرط، ثم أبدلت الألف الأولى هاء فصارت "مهما" وأما إذا استعملت حرفاً لم يعد عليها الضمير، فذلك على قول من يرى أن دلالتها حينئذٍ تنحصر في إفادة معنى الشرط والتوكيد دون دلالة اسمية مستقلة فيجعلها أداة شرطية محضة[4]، إلا أن يغلب عليها الاسمية لعدة أسباب كعودة الضمير، وهذا من أقوى علامات الاسم وتعامل معاملة الأسماء من حيث الموقع الإعرابي، فتكون في محل رفع، أو نصب، أو جر حسب السياق.

2- كم الخبرية:

عند الجمهور النحاة، هي اسم يقصد به الإخبار عن الكثرة، ويأتي غالباً لتوضيح عدد غير محدّد، ويتصدر الكلام في الجملة، ومنع النحاة أن تعامل "كم" كفاعل مباشر؛ لأنها لكثرة، وليست أداة استفهام، وأصلها استفهامي توسّع فيه ليصبح خبراً عن العدد، فمثلاً في قوله تعالى﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾[5]، فلا يجوز جعل "كم" فاعل "يهد" ويجوز في بعض المواضع، عند من لا يشترطون صدورها في رأس الكلام، أن يكون الفعل أو الجملة التالية لـــــ "كم" بمثابة فاعل كما في قوله تعالى﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[6]حيث تأتي جملة "أهلكنا من قبلهم من قرن" في محل رفع فاعل، وتؤدي معنى الكمية والتكرار[7].

والدليل على اسميتها أن "كم" الخبرية تشترك في شروط الأسماء المتصدرة للكلام، مثل: أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، ويجوز أن يكون جوابها مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، بحسب موقعه في الجملة، كما في الأمثلة: كم عبداً دخل في ملكك، فيكون الجواب مرفوعاً "عشرون"، وكم عبداً اشتريت، فيكون الجواب منصوباً "عشرين" وبكم عبداً استعنت، فيكون الجواب مجروراً "عشرين" وتدل هذه الأمثلة على أن "كما" الخبرية تحتاج إلى مميز لتحديد الكثرة، وتعامل في الإعراب كالأسماء المتصدرة للكلام[8].

وآكد ابن هشام اسميتها، إذ يقول: اسم يدل على عدد مجهول، وتمييزه مفرد مخفوض، مثل: المائة والألف ويستعمل غالباً للتكثير والتعظيم والافتخار، ولا يجوز جمعه، خلافاً للكوفيين[9].

وذهب ابن مالك إلى اسميتها، حيث أشار إلى أنها اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير[10].

---

(1) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1/ 37.
(2) سورة الأعراف من الآية 132.
(3)ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك 13/4، وينظر: البهجة الوفية بحجة الخلاصة لبدر الدين الغزي، 2/ 128.
(4)ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 297/2، وينظر: العدة في إعراب العمدة لبدر الدين ابن فرحون 2/ 458.
(5)سورة السجدة من الآية 26.
(6)سورة الأنعام من الآية 6.
(7)ينظر: تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير 239/21/ 240، وينظر: تفسير معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4 /210.
(8)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 2507/5، وينظر تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير 239/21/ 240.
(9)ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص 601.
(10)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك ص 526.

وفريق من النحويين قالوا إن "كم" الخبرية حرف، ولهذا أدرجت عندهم مع الحروف[1]، لكن هذا القول ضعيف، والصحيح، وهو المتعمد أنها اسم لا حرف؛ لأنها تتصرف تصرف الأسماء، ويظهر عليها ما لا يكون إلا في الأسماء، مثل: احتياجها إلى تمييز كما أشرت، ووقوعها في مواقع إعرابية مختلفة، فتكون مبتدأ نحو قوله تعالى ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[2] فـــ "كم" الخبرية في محل رفع مبتدأ، "ومن فئة تمييز "كم" الخبرية[3].

وتكون مفعول به، نحو قوله تعالى﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[4] فـــ "كم" اسم مبني على السكون في محل نصب المفعول به بمضمر يفسره ما بعده، والتقدير: كثيراً من القرون[5]، ومما يدل على اسميتها دخول حروف الجر عليها، ولو كانت حرفاً لم يجز ذلك؛ لأن المعروف الحروف لا تدخل على بعضها البعض[6]، وإمكان الإخبار عنها[7]، وهذه كلها أدلة واضحة على اسميتها، وليست مجرد أداة معنى كالحروف.

3- ضمير الفصل أو ما يسميه الكوفيون العماد "هو" وأخواتها:

وهو الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر، ويفصل بينهما لتحقيق المعنى وأكثر هذه الضمائر استعمالاً "هو" لكنها تشمل جميع الضمائر الغائب المفردة والمثناة والجمع، هو وأخواتها، وقد اختلف النحاة في حقيقته أهو اسماً أو حرفاً؟[8]

ذهب جمهورهم إلى أنه حرف وضع على صورة الضمير، لذلك سمي ضمير الفصل، والغرض منه، التوكيد أو الحصر، أو القصر، أو التفريق بين الصفة والخبر[9].

وقال فريق من النحاة إنه اسم له محل من الإعراب، فإذا كان محلّه الاسم المتقدم يكون في محل رفع، نحو: محمد هو القائم، وكان محمدٌ هو القائم، وفي محل نصب، نحو: إن محمداً هو القائم.

وقال فريق أنه اسم لا محل له من الإعراب، وذلك إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين، بحيث يكون الاسم السابق ضميراً متصلاً مرفوعاً، والاسم التالي منصوباً، فيجوز في ضمير الفصل أن يكون اسماً ويعامل كالحرف، نحو: كنت أنت الكريم.

وقال آخرون أنه اسم محلّه الاسم المتأخر عنه، فيكون في محل رفع، في قولنا إن محمداً هو القائم[10].

ويشترط فيه أن يقع بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصلهما، وأن يكون الطرفان معرفتين كانا أو نكرتين لا تقبلان الألف واللام، وليس بسبب كونهما مضافاً أو معرفة ونكرة، ويشترط أيضاً أن يكون مجانساً للمبتدأ في الحال أو الأصل سواء في الغيبة أو الحضور أو المرتبة[11].

المبحث الثالث

الألفاظ التي يغلب عليها الجانب الحرفي، وشمل ثلاثة عشر حرفاً.

1- مذ ومنذ:

---

(1)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 261.
(2)سورة البقرة من الآية 249.
(3)ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش 1/ 373.
(4)سورة ق من الآية 36.
(5)ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبدالواحد صالح 58/7، وينظر: النحو المصفي لمحمد عيد ص 716.
(6)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 1338/3.
(7)ينظر: النحو المصفي لمحمد عيد، ص 716.
(8)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ص 328.
(9)ينظر: الكليات للعكبري ص 571، والمقدمة الجزولية، في النحو ص 184 – 185 والنحو الوافي لعباس حسن 248/1، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 2/ 279 المسألة 100..
(10)ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 372/1، وينظر: النحو الوافي لعباس حسن ص 249، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 2/ 1579 المسألة (100).
(11)ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ص 184، وينظر: الكليات للعكبري، ص 571 وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 329.

إن كل واحدة من "مذ" و "منذ" يصح استعمالها على وجهين، اسماً وحرفاً لكن مع وجود غلبة في الاستعمال فالغالب في "مذ" أن تكون اسماً رافعاً؛ لأن دخلها الحذف، والأصل فيها "منذ" فحذفت النون، والحذف من سمات الأسماء، ودليل أصلها "منذ" بالنون، فعندما نصغرها أو نجمعها جمع تكسير، ترد النون، ونقول: منيذ وأمناذ؛ لأن التصغير والتكبير يرادان الأشياء إلى أصولها، والغالب في "منذ" أن تكون حرفاً جاراً؛ فإذا جاءتا اسمين كانا معناهما غالباً على الزمان ويكون ما بعدهما مرفوعاً على أنه خبر، نحو ما رأيته مذ يومان، وإذا جاء بعدهما فعل مباشرة، مثل: جئت مذ دعا، فـــ "مذ" هنا اسم؛ لكنه يعرب ظرف زمان في محل نصب والفعل بعده هو الذي يحدد الزمن، وإذا جاءتا حرفين جرّتا ما بعدهما وكان المعنى ابتداء الغاية الزمانية، وإن كان جراً في الماضي، مثل: جئت مذ يومين، فهما بمعنى "من" وإن كان جراً في الحاضر، مثل: جئتك منذ الآن، فهما بمعنى "في" أي: في هذا الوقت و "مذ" و "منذ" لا يستعملان في المستقبل، فلا نقول: سيأتيك منذ يومين[1].

- وبنيت "منذ" و "مذ"؛ لأن تضمنتا معنى الحرف، وكل اسم تضمن معنى الحرف وجب بناؤه، لكن مع فرق في البناء، فـــــ "مذ" بنيت على السكون؛ لأن الأصل في البناء السكون، ولم يوجد سبب يدعو للتحريك و "منذ" بنيت على الضم؛ لأن الذال ساكنة، وبعدها ساكن، فاجتمع ساكنان فاحتيج إلى تحريك الذال، فاختير الضم اتباعاً لضمة الميم[2].

وبعض النحويين ذهبوا إلى أن "مذ" و "منذ" اسمان دائماً، وليسا حرفين، وحجتهم من ذلك أن الإسمية ثابتة لهما، إذا جاء بعدهما اسم مرفوع، مثل: ما رأيته مذ يوم الجمعة، قالوا: وإذا كان ما بعدهما مخفوضاً، فيمكن أيضاً إبقاؤها على الاسمية، بأن يقدروا ظرفي زمان منصوبين بالفعل، وما بعدهما مضافاً إليه، وهذا ضعيف لأن التخريج فيه تكلف، والأصل حمل الكلام على الأقيس والأوضح[3].

2- لما: التعليقية- أي تأتي لتعليق حدثين- .

وهي حرف يدل على ترتيب شيء، ويسميها بعضهم حرف وجوب لوجوب، وقال آخرون، حرف وجود لوجود أي يدل دخولها على أن وجود الجملة الثانية مترتب على وجود الجملة الأولى، والمعنى في العبارتين متقارب، وقد اختلف النحويون فيها على مذهبين، فذهب سيبويه إلى أنها حرف، وتقتضي جملتين الثانية مترتبة في وجودها على الأولى، وهذا الأشهر في كتب النحو.

- وذهب أبو علي الفارسي، وجماعة من النحويين، إلى أنها ظرف، أي اسم لأن الظروف في الأصل أسماء، مختص بالماضي بمعنى "حين" أو "إذا" وجمع ابن مالك بين القولين فقرروا أنها إذا دخلت على فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، جاز أن تكون بمعنى "إذا" متضمنة معنى الشرط، أو حرفاً يقتضي في الزمن الماضي وجوب شيء لوجوب غيره[4].

- واستدل على حرفية "لما" التعليقية بعدّة أوجه:

1. أنها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء.
2. أنها تقابل "لو" في المعنى، إذ يقال: لو قام زيد قام عمرو، يقابله: لما لم يقم، وهذا التقابل في الدلالة يقوي القول بحرفيتها.

---

(1)ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص 239، وينظر: الإيضاح العضدي للفارسي ص 261، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين 11/41، وينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص 200، وينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ 237/1.

(2)ينظر: أسرار العربية لأبي الأنباري ص 200، 201، وينظر: الأصول في النحو ابن السراج 137/2، وينظر: اللمع في العربية لابن جني ص 76.

(3)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 1964/4، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء 2/ 86 ، 87.

(4)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 594، وينظر: همع الهوامع في جمع الجوامع للسيوطي، 222/2، والنحو الوافي لعباس حسن 2/ 296، وينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص 319، وينظر: الكتاب 98/1، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 102/4.

3. إنه لو كانت ظرفاً لكان جواباً عاملاً فيها، ويلزم أن يكون الجواب واقعاً فيها؛ لأن العامل في الظرف لابد أن يقع فيه، غير أن الاستعمال يرد بخلاف ذلك.
4. إن جوابها قد يقترن بـــ "إذا" الفجائية، وبعد الفجائية لا يعمل فيما قبلها، فدلّ ذلك أن "لما" ليست ظرفاً.
5. إن تشعر بالتعليل، والظروف لا تدل على التعليل [1].

3- الهاء:

تستعمل اسماً وحرفاً، فتكون اسم فعل أمر، معناها: خذ، أو: تناول، واسم الفعل يؤدي معنى الفعل ويعمل عمله، ولكن من غير أن يقبل علاماته، فإذا قصرت فقيل "ها" لزمت صورة واحدة تستعمل للمفرد غالباً، وأما إذا مدت ألفها فقيل: هاء، هاؤ، جاز لها حينئذ نوع تصرف نادر في أسماء الأفعال، فتلحق بها علامات التثنية والجمع، فيقال: هاؤما للمثنى، هاؤن لجمع الإناث، فالمد الألف في "ها" هو الذي فتح لها باب التصرف، وإلا فأصل الأفعال الجمود، وهذه من المواضيع القليلة التي خرجت فيها عن الأصل[2].

- و "ها" اسم إذا كانت ضمير غائب، مبني عند النحاة؛ لأن الضمائر كلها أسماء، ولها محل من الإعراب بحسب موقعها في التركيب، فتكون مفعولاً به، أو مضافاً إليه، أو غير ذلك[3].

- وتأتي "ها" حرف تنبيه، وظيفته لفت السامع، ولا محل له من الإعراب ويقع في عدة مواضع معروفة، منها: مع أسماء الإشارة، ويدخل غالباً على القريب، مثل: هذان خصمان، ومع ضمير الرفع المنفصل، مثل قوله تعالى ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [4]، ومع نعت "أي" في النداء، مثل: يا أيها الناس وفي لغة بني أسد يجوز فيها حذف ألف "ها" وضم الهاء اتباعاً، نحو قوله تعالى ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [5] أصلها: أيها الثقلان[6].

- ومن أنواع حرف "الهاء" هاء السكت، وهي حرف يزاد في الوقف خاصة، ولا ينطق به في الوصل، إلا لضرورة شعر، أو اتباعاً لرسم المصحف في بعض المواضع، والغرض منه إما بيان الحركة التي على الحرف الأخير، وإما تعويض عما حذف من الكلمة، فتزاد لبيان الحركة، نحو قوله تعالى﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[7]، فإذا أدرج الكلام سقطت، فيقال: ما لي هلك، وسلطاني، خذوه، وتزاد عوضاً عما حذف من الكلمة، كقولهم: قهْ وعهْ، ويجوز إلحاقها بكل متحرك ليست حركته حركة إعراب، نحو: ثمهْ وإنه، تلحق أيضاً بعد ألف الندبة، نحو: وازيداه، ولا تلحق ما كانت حركته إعرابية، لأن الإعراب يسقط بالوقف، والأصل فيها السكون، وتحريكها لحن، وهي تختص في الغالب المبنيات؛ لأن إلحاقها كان في الأصل بالأفعال المبنية على حرف واحد، ثم قيس عليها غيرها[8].

4- عن:

تأتي اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً دلت على الجهة والناحية، وحينئذٍ يصح دخول حرف الجر عليها، فتكون بمنزلة الأسماء الظرفية، نحو قولهم: زيد من عن يمين عمرو، أي: من ناحية يمينه، وإذا كانت "عن" حرف أفادت معنى المجاوزة ونحوها، ولم يحسن دخول حرف الجر عليها؛ لأن الحرف لا يجر، نحو قولهم: رميت عن القوس، وما جرى مجراه[9].

5- مع:

---

(1)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 594، 595.
(2)ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2/ 300.
(3)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 346.
(4)سورة آل عمران من الآية 119.
(5)سورة الرحمن من الآية 31.
(6)ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي 252/3، وينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 346، 347.
(7)سورة الحاقة، من الآية 29.
(8)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 152، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص 461.
(9)ينظر: علل النحو لابن الوراق ص 206، وينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص 190، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 4/ 501، 502، وينظر: أمالي ابن الشجري لطناحي 584/2.

تكون "مع" اسماً إذا كانت مفتوحة، وإذا قيل إن "مع" بمعنى الصحبة أو المصاحبة، وقياس ذلك دخول اللام عليها، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1] فتكون "مع" هنا اسماً في موضع خبر "إن" واللام داخله عليه للتوكيد، وتكون "مع" بالفتح حرفاً، وهو الأشهر عند النحاة وإن قيل كيف تدخل اللام على حرف؟

فالجواب: لأن "مع" وإن كانت حرفاً فيها معنى الاستقرار والمكان، فكأنها تؤدي وظيفة الظرف أو شبه الجملة، مثل: في، على، وعند.....، ولهذا قالوا: كما تقول: إن زيداً لفي الدار، جاز أن تكون "مع" في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [2] حرفاً، لأن اللام هنا دخلت على ما فيه معنى الاستقرار، لا على مجرد حرف خالٍ من المعنى، وأما إذا كانت "معْ" ساكنة فهي حرف لا غير، وهو الغالب في الاستعمال[3]، وقبائل ربيعة وتميم يقولون: معكم ومعنا بالتسكين العين، وعند ألف الوصل، بعضهم يفتح العين، نحو: مع القوم، وبعضهم يكسرها، نحو: مع ابنك، والفتح عند الاسم يأتي مع ألف الوصل، نحو: كما معاً، أما إذا أصبحت حرفاً، تحذف الألف، ويترك العين مفتوحة أو تكسر حسب لهجة القبيلة[4].

6- "أل" بين الاسمية والحرفية

اختلف النحاة في حقيقة "أل" من حيث كونها اسماً أو حرفاً، فذهب جمهورهم إلى التفصيل، فقالوا: تكون "أل" حرفاً إذا دخلت على الاسم الجامد، نحو: الكتاب، الطاولة، الباب.... وغيرها، ولا يكون لها حينئذ محل من الإعراب، وتكون اسماً موصولاً إذا دخلت على الاسم المشتق، فتؤول بمعنى "الذي" نحو قولهم: جاء الضارب زيداً، أي: ضرب زيداً، واحتج أصحاب هذا القول على اسميتها بعودة الضمير عليها في نحو: جاء الضارب زيداً فأكرمته، إذا عاد الضمير إلى معنى الموصول الذي أفادته "أل"[5].

وخالف لمازني هذا المذهب، ذهب إلى أن "أل" حرف موصول على الإطلاق سواء دخلت على الجامد أو على المشتق، واستدل على ذلك بتخطي العامل لها، فقال: لو كانت اسماً لفصلت بين حرف الجر ومعموله، كما في قولك: مررت بالقائم، إذ لو كانت اسماً لكان حرف الجر قد تجاوز الاسم ليعمل في غيره[6].

وأجيب عن الاستدلال بعودة الضمير بما ذكره أبو علي الفارسي، إذ بين أن الضمير لا يعود على ذات "أل" وإنما يعود على المعنى الذي تدل عليه من الموصول، وهو معنى مستفاد منها، لا دليل فيه على اسميتها في ذاتها[7].

وعليه فإن "أل" يغلب عليها الحرفية لا الاسمية إلى عدة أسباب منها: لا يسند إليها الفعل، ولا يعود عليها الضمير، ولا تستقل بمعنى دون مدخولها، وكل معناها مرتبط بالاسم الذي بعدها.

7- النون:

تأتي النون في العربية على وجهين: اسماً وحرفاً، ويفرق بينهما بحسب موقعها ودلالتها في التركيب، فإذا كانت اسماً، فهي ضمير كـــــ "نون" النسوة، في نحو: قمن، وذهبن، وهي في محل رفع فاعل، أو نصب مفعول به أو جر، بحسب العامل، وتدل على جماعة الإناث، ولذلك عدّت من الأسماء، لقيامها مقام الاسم الظاهر، ولإسناد الفعل إليها، وعدم جواز اجتماعها مع فاعل ظاهر في الاستعمال الفصيح، وكذلك تكون

(1)سورة العنكبوت من الآية 69.
(2)سورة العنكبوت من الآية 69.
(3)ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 177/3، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب 5650/9.
(4)ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي 124/3.
(5)ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 194/3، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، 3/ 59، 220.
(6)ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 139/1، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي 1/ 329، وينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 3/ 194.
(7)ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي 60/3 وينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص 59 ، 60.

النون اسماً، في نحو: نون المتكلمين في بعض لغات العرب عند إفرادها، وإن كان الأشهر في الاستعمال ضمير "نا"[1].

وأما إذا كانت حرفاً، فهي نون لا محل لها من الإعراب، وتأتي لأغراض منها: التوكيد، نحو: لأفعلنّ، والوقاية من الكسر، نحو: أكرمني، وغيرها[2].

فبذلك أن النون ليست على حال واحدة، بل تكون اسماً إذا دلت على ذات يسند إليها الفعل، وقامت مقام الاسم الظاهر، وتكون حرفاً إذا اقتصر دورها على الدلالة الصرفية أو المعنوية دون إسناد، والأشهر في كتب النحو أنها حرف مبني لا حرف معنى، أي حرف ينشئ صيغة الكلمة، ولا يدل بنفسه على معنى مستقل.

8- رب: لفظ مشترك يدخل على النكرات

ذهب الجمهور، وخاصة البصريين، إلى أن "رب" حرف جر، وإذا دخلت عليها "ما" فهي إما زائدة، أو كافة، عن العمل على قول، وذهب الكوفيون ومعهم الأخفش وبعض النحاة، إلى أن "رب" اسم لا حرف[3].

والأرجح مذهب البصريين، وتعليل ذلك أمرين مهمين، وهي خلوها من علامات الاسم، فهي لا تقبل إضافة، ولا دخول حرف جر، ولا الابتداء، ولا عود ضمير عليها، والآخر طبيعة دلالتها، وهي تدل على معنى في غيرها لا على شيء مفهوم بذاته من لفظها، مثل بقية الحروف، بخلاف أسماء الاستفهام، ولشرط "من" و "ما" و "أي"....، فهي تدل على معنى مفهوم بلفظها نفسه، ولذلك شبهها بالحروف لا بالأسماء[4].

وفي معناها ثلاثة أقوال مشهورة عند النحاة:

1. التقليل: وهذا المشهور في كتب النحو، حتى صار كأنه المعنى الأصلي عند كثير منهم.
2. التكثير: وقال به عدد من المحققين، واستدلوا بالقرآن والشعر، نحو قوله تعالى﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[5]، "الود" هنا ليس نادراً، بل متكرر.
3. التفصيل بالسياق، وهو أدق الأقوال، أي تكون للتقليل في سياقات وللتكثير في سياقات أخرى، وبذلك يتضح معنى "رب" من القرائن[6].

9- قد:

لفظ "قد" يمكن أن يكون اسماً أو حرفاً مبنياً على السكون، وهو الأكثر وهذا ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين، وذهب الكوفيين أنها معربة والاسمية نوعان: أحدها تكون بمعنى "حسب" فتقول: قد ني بمعنى "حسبي" ويجوز إثبات النون أو حذفها، وفي الحالتين تكون ياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، وذهب بعضهم إلى أن هذه النون أصلية لا نون الوقاية؛ لثبوتها مع اسم الفعل، فنقول في قطن: قطني، وردّ بعضهم ذلك، فقالوا: إذا كانت النون أصلية، ومعها المتكلم، وجب أن يقال: قطنني، بنونين، وهذا غير مسموع من العرب، والآخر اسم فعل بمعنى "كفى" تلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم مثل سائر أسماء الأفعال، وتكون الياء المتصلة بها في محل نصب لا جر، وهذا نقله الكوفيون عن العرب، وتكون "قد" حرف، تدخل على فعل ماضٍ متوقع، لتقريبه من الحال، أو مضارع مجرد من جازم أو ناصب، لتقليل المعنى أو التحقيق ولا تفصل "قد" عن الفعل أو الاسم الذي تعمل معه إلا بالقسم وقد يغني عن الدليل في الوقف[7].

---

(1)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 312/2، وينظر معاني النحو للسامرائي 46/1، وينظر: الأصلان في علوم القرآن لمحمد عبدالمنعم القيعي ص 295، وينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل بهجت عبدالواحد صالح، 277/2.

(2)ينظر: الكليات لأبي البقاء العبكري، ص 888.

(3)ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص 147، وينظر: كتاب سيبويه للرماني ص 344، وينظر: أسرار العربية للأنباري ص 166.

(4)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 6/ 3019.

(5)سورة الحجر من الآية 2.

(6)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 6/ 3019 – 3021، وينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لابن العراقي ص 209، وينظر: المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 742/2، وينظر: معاني النحو للسامرائي 3/ 37 ، 38.

(7)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 106/4، وينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 253، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي 179/2، 180، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 4464/9 – 4469.

ولا تدخل "قد" الحرفية على الأفعال الجامدة؛ لأن "قد" الحرفية، تدل على توقع أما الأفعال الجامدة، مثل: ليس، نعم، عسى، جندا، أفعال التعجب، فهي غير متصرفة لا يتصور فيها حدوث بعد ترقب، وبعضها أقرب إلى الحروف في المعنى؛ فلذلك امتنع دخول "قد" عليها، وهذا المنع دلالي وصناعي لا صرفي[1].

10- كاف الجر: وتسمى غالباً كاف التشبيه :

حقيقتها حرف جر ملازم للعمل، لا ينفك عنه وعملها تجر الاسم بعدها دائماً، نحو، زيد كالبحر، وأدلة حرفيتها أنها على حرف واحد، والحرف قد يكون على حرف واحد، على عكس الاسم، فلا يكون كذلك في الاستعمال العربي، وأنها نحو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [2] والزيادة من خصائص الحروف، ولا الأسماء، وأنها تدخل مع مجرورها صلة للموصول بلا قبح، نحو: جاء الذي كزيد، فلو كانت "الكاف" هنا اسماً بمعنى "مثل" لزم حذف صدر الصلة، وهذا قبيح إلا مع طول الصلة، وهو غير موجود هنا، ولهذا كله قالوا: الأصل والأجود أن تكون حرفاً لا اسماً[3].

وذهب سيبويه إلى أن "كاف" التشبيه لا تستعمل اسماً إلا في الضرورة الشعرية[4]، وبعضهم وسعوا الدائرة مقارنة بسيبويه، فقالوا: كاف التشبيه يجوز أن تكون حرفاً، ويجوز أن تكون اسماً، وذلك في كلام الاختيار، لا في الضرورة الشعرية فقط، فمثلاً: زيد كالأسد، هنا عندهم يحتمل أمرين: حرف جر، والأسد مجرور لها، أو اسم بمعنى "مثل" والكاف اسم، وهي مضافة إلى الأسد، وخالف ابن مضاء، وقال قولاً مُغير، إذ يرى أن "الكاف" اسم دائماً، ولا تكون حرفاً أصلاً، وحُجته أنها تدل على معنى "مثل" وكل ما دلّ على هذا المعنى فهو اسم[5].

وبعض النحاة حاولوا الجمع بين الأقوال، فقسموا "كاف" التشبيه إلى ثلاثة أحوال:

1. حال تتعين فيها الحرفية، ولا يجوز فيها الاسمية أبداً، وذلك إذا وقعت زائدة للتوكيد، لأن الزيادة من خواص الحروف، نحو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[6]، وإذا اجتمعت كافان متواليتان، فالأولى لا يمكن حملها على الاسمية، لأنها لو كانت اسماً لاحتاجت إلى إعراب وموقع، وهو متعذر، نحو: هو ككأخيه في الخلق، وجاء ككعمر في الشجاعة.
2. حال يجوز فيها الأمران، وهي الحالة الغالبة في الكلام المختار، نحو: زيد كالأسد، فهنا يجوز حملها على الحرفية أو الاسمية بحسب المذهب المختار.
3. حال تتعين فيها الاسمية، وهذا يكون في مواضع لا يستقيم فيها العمل بالحرف، أو في الشواهد الشعرية، حيث يظهر المعنى "مثل" ظهوراً لا يقبل غيره[7].

11- إذ ما: وهي أيضاً من الألفاظ المشتركة في الاسمية والحرفية[8]

وإن "إذ" في أصل وضعها اسم ظرف زمان للماضي، غير شرطية، فلما ألحقت بها "ما" سلبا منها دلالتها على المضي، ونقلت إلى الاستقبال، وجعلت أداة شرط، وعلى هذا أصبحت شرط بمعنى "إن" تعمل عملها في المعنى والإعراب، فتجزم فعلين، وهذا مذهب سيبويه، أي يرى إن "إذ" عند دخول "ما" عليها قد

---

(1)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 9/ 4470.
(2)سورة الشورى من الآية 11.
(3)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 78، وينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني 300/1.
(4)ينظر: الكتاب لسيبويه 1/ 408، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 298/2، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي 6/10.
(5)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 79، وينظر: المسائل البصريات لأبي علي الفارسي 1/ 537 – 540، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، 3005/6، وينظر: الأصول في النحو لابن السراج 1/ 439، وينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني 1/ 304، 305.
(6)سورة الشورى، الآية 11.
(7)ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص 79- 83، وينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني 300/1- 306، وينظر: شرح كتاب سيبويه لسيرافي 91/1، وينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص 192، وينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص 304.
(8)ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر الحازمي ص 292.

سلبت معناها الزمني، فصارت أداة شرط محضة، وقد خالف في حرفيتها المبرد وابن السراج الفارسي، فإن "إذ ما" لديهم ظرف زمان زيدت عليه "ما" فهي مشعرة بالزمان، لا مجرد التعليق[1]، غير أن المبرد أفردَ "إذ ما" في المقتضب ضمن باب الحروف الجازمة، فدل ذلك على اعتباره الحرفية من جهة العمل وإن نقل عنه القول بأصلها الإسمي[2].

ووجه الاستدلال على حرفية "إذ ما" تشبهها بـــ "إن" الشرطية، و "إن" حرف باتفاق، وهذا تشبيه في الحقيقة والعمل، لا في المعنى فقط، وزوال معنى الزمان الماضي بعد التركيب، واختصاصها بالشرط أو الجزاء والاستقبال، والقياس على تراكيب ناقلة مثل: إنما، قلما، ووجه الاستدلال على اسميتها، إن "إذ" وحدها اسم ظرف زمان باتفاق، ودخول "ما" عندهم لم يخرجها عن أصلها، والقاعدة تنص عندهم أن الأصل عدم التغيير، وردّ من قال بحرفيتها بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل فدلّ على نزع منها ذلك المعنى البتة[3].

12- ما:

تعد كلمة "ما" من أكثر الألفاظ مرونة في اللغة العربية، فهي تأتي على صورتين الإسمية والحرفية، فـــ "ما" الاسمية تعمل كاسم ولها ستة استخدامات رئيسية: الاستفهام، كما في قولنا: ما عندك؟ والخبرية، كما في قوله تعالى﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[4] والموصولة التي تعادل "الذي" كما في قوله تعالى ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [5] والنكرة الموصوفة بمعنى "شيء" كما في قوله تعالى ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [6]، أو شرطية، كما في قوله تعالى ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [7]، أو تعجبية، نحو: ما أحسن زيداً[8].

أما الحرفية فهي تعمل كحرف، ولها استخدامات متعددة منها: المصدرية ولها صدر الكلام حيث تأتي مع الفعل بمعنى "لم" أو الاسم وتكون كـــ "ليس" لتأويل المعنى مشابهة لعمل "أن" وتأتي كصلة مؤكدة، أو زائدة لتأكيد المعنى، أو تكثير اللفظ دون إضافة معنى جديد، والنفي لتلغي الفعل أو الحكم، والحصر والكفاية، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب، أو رافع ومرفوع، أو جار ومجرور، كما في "إنما" حيث تقتصر المعنى على ما بعدها، والتهيئة، حيث تمهد ظروفاً، مثل: حيثما و إذ ما و ربما لتتبعها الأفعال، وهذا التنوع في وظائف "ما" يعكس مرونتها اللغوية، وقدرتها على أداء أدوار نحوية مختلفة وفق السياق، ما يجعلها أداة مركزية في التعبير عن المعنى الدقيق في النصوص العربية[9].

13- إذا الفجائية:

اختلف النحاة في حقيقة "إذا" الفجائية، أهي حرف أم اسم، ظرف زمان أو مكان.

ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مالك، إلى أن "إذا" الفجائية حرف لا محل له من الإعراب، وعلى هذا المذهب يكون الاسم الواقع بعدها مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير في قولنا: خرجت فإذا السبع، خرجت

---

(1)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 3/ 1274، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 141/3، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 67/4، 68، وينظر: الكتاب 56/3، وينظر: الأصول في النحو لابن السراج 2/ 159، وينظر: المسائل البصريات لأبي علي الفارسي 2/ 908.

(2)ينظر: المقتضب للمبرد 2/ 46.

(3)ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري 2/ 398، وينظر: المقاصد الشافية للشاطبي 6/ 113، 114، وينظر: الكتاب 3/ 57.

(4)سورة فاطر من الآية 2.

(5)سورة النحل من الآية 96.

(6)سورة ق من الآية 23.

(7)سورة البقرة من الآية 197.

(8)ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ 592/2، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 32/5، وينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص 125.

(9)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 5/ 32، وينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، 4/ 405- 409.

فإذا السبع حاضر أو كائن بالباب، ويجوز عندهم حذف الخبر، إلا أن ذلك قليل؛ ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد "إذا" إلا خبره مذكوراً[1].

وذهب المبرد إلى أن "إذا" الفجائية ظرف مكان، وجعلها هي الخبر عن الاسم الواقع، فيقدر الكلام في الجملة السابقة، فبالمكان السبع، غير أن هذا القول لم يسلم من الاعتراض، فأنكره بعضهم اطراده، وقيل أن تأويل مثل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب، فبالمكان السبع بالباب، غير مستقيم من جهة المعنى.

وذهب الزجاج إلى أن "إذا" الفجائية ظرف زمان، وعلى هذا المذهب تعددت أوجه التخريج: فمنها أن تكون خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، وهو ما ذهب إليه سيبويه، أي: فإذا حصول السبع، أي: ففي ذلك الوقت حصوله؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة إلا بتأويل، ومنها أن يكون الخبر محذوفاً، و "إذا" ظرفاً له خبر سد مسده، والتقدير: ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف المتعلق لدلالة السياق عليه، ومنها ما ذهب إليها بعضهم من جعل ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف[2].

ومن خصائصها: إنها تختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، وهذا يعد فرق بينها وبين "إذا" الشرطية، إذ تختص الشرطية بالدخول على الجملة الفعلية، ولا تقع في أول الكلام، ومعناها قريب من معنى الحال، والأرجح أن تكون حرفاً، وتكون "إذا" جواب للجزاء، يمكن أن تعمل "إذا" الفجائية مثل الغاء للتعقيب في كونها جواباً لما قبلها، وتسد "إذا" مسد الخبر في الجملة الاسمية، ويكون الخبر محذوفاً تقديره مستفاد من السياق، نحو: جئتك فإذا أخوك، التقدير: جئتك فإذا أخوك موجود[3].

الخاتمة:

- يتبين من خلال هذا البحث أن الاشتراك اللفظي بين الاسمية والحرفية في بعض الأدوات النحوية قضية خلافية دقيقة، لا يحكم فيها على الأداة حكمً مطلقاً، بل يراعى فيها السياق والاستعمال.
- يؤكد هذا البحث أن الاشتراك اللفظي يبرز مرونة العربية وسعة نظامها النحوي، ويكشف على عمق العلاقة بين المعنى والتركيب في الحكم على الأدوات.
- دلّت الدراسة على أن غلبة الاسمية أو الحرفية لا تنفي توجيهات نحوية أخرى لبعض الأدوات، وإنما تعبر عن الرأي الأرجح عند جمهور النحاة، أو في الاستعمال الأكثر شيوعاً.
- تعد هذه المسألة مدخلاً مهماً لفهم طبيعة الأدوات النحوية، وتفتح المجال لدراسات أوسع تتناول ضوابط الترجيح بين الاسمية والحرفية في ضوء النصوص والشواهد.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. أسرار العربية: تأليف: أبو البركات الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.
2. أمالي ابن الشجري: تأليف: أبو السعادات المعروف بابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الناشر، مكتبة لخانجي، القاهرة، ط1، 1991م.
3. الأصول في النحو: تأليف: أبو بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
4. الأصلان في علوم القرآن: تأليف: محمد عبدالمنعم القيعي، الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط4، 1996م.

(1)ينظر: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني 25/3، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/ 214.

(2)ينظر: موصول طلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري ص 98، وينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 373، 375 وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 214/2، وينظر: الكتاب 60/3.

(3)ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود الصافي 68/10، وينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبدالعزيز النجار، 50/4، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 388، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4/ 85.

5. الإتقان في علوم القرآن، تأليف: عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر، 1974م.
6. إعراب القرآن: تأليف أبو جعفر النحاس، الناشر: منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 ه.
7. إعراب القرآن وبيانه: تأليف: محيي الدين درويش، دار اليمامة – دمشق، بيروت، ط4، 1415 ه.
8. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: تأليف: بهجت عبدالواحد، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – عمان، ط2، 1418 ه.
9. الإيضاح العضدي: تأليف: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبو البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان، ط1، 2003م.
11. البحر المحيط في أصول الفقه: تأليف: بدر الدين الزركشي، الناشر، دار الكتبي- بيروت، ط1، 1994م.
12. البرهان في علوم القرآن، تأليف: بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط، 1957م.
13. البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، تأليف: بدر الدين الغزي، تحقيق: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2017م.
14. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف: ابن مالك الطائي، تحقيق: محمود كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة، سنة النشر، 1967م.
15. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1428 ه.
16. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تأليف بدر الدين بن قاسم المرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الناشر، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2008م.
17. توجيه اللمع: تأليف: أحمد بت الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2007م.
18. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: بدر الدين الدماميني، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط1، 1983م.
19. التذييل والتكميل، في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1997م، 2024م.
20. تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير: تأليف: محمد الطاهر ابن عاشور، الناشر: دار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984م.
21. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: تأليف: محمود صافي، الناشر: دار الرشيد – دمشق، ط3، 1995م.
22. الجني الداني في حروف المعاني، تأليف: ابن القاسم المعروف بالمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط1، 1992م.
23. حاشية الصبان على شرح الأشموني الألفية ابن مالك: تأليف أبو العرفان بن علي الصبان، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط1، 1997م.
24. شرح ألفية ابن مالك، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين.
25. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تأليف: أبو الحسن الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
26. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تأليف: بدر الدين بن مالك: تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

27. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تأليف: عبدالقادر بن عبدالرحمن بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط 20، 1980م.
28. شرح التصريح على التوضيح، تأليف: خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000م.
29. شرح تسهيل الفوائد: تأليف: جمال الدين بن مالك الطائي، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الناشر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- مصر، ط1، 1990م.
30. شرح المفصل، تأليف: ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2001م.
31. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: تأليف: شمس الدين الفارضي، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2018م.
32. شرح كتاب سيبويه: تأليف: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ، 2008م.
33. شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبو الحسن الرماني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، سنة النشر، 1998م.
34. شرح شذور الذهب، تأليف: ابن هشام الأنصاري: تحقيق: عبدالغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
35. ضرائر الشعر: تأليف: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط1، 1980م.
36. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأليف: محمد عبدالعزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت، ط1، 1999م.
37. ظاهرتا المشترك اللفظي والتضاد في ديوان الحطيئة: تأليف: رناهادي صالح، بحث نشرته مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، العدد السابع والستون.
38. علل النحو: تأليف: أبو الحسن بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1999م.
39. العدّة في إعراب العمدة: تأليف: بدر الدين بن فرحون، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، ط1.
40. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
41. الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: تأليف: ولي الدين أبوزرعة بن العراقي، تحقيق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ، 2004م.
42. فتح رب البرية في تيسير قراءة الألفية، تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع – مصر ط1، 2021م.
43. الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1988م.
44. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: تأليف: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
45. الكناش في فني النحو والصرف، تأليف: أبو الفراء: رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، سنة النشر، 2000م.
46. لسان العرب: تأليف: ابن منظور، الناشر: دار بيروت، ط3، 1414 ه.
47. اللمع في العربية: تأليف: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت.
48. اللمحة في شرح الملحة: تأليف: ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – السعودية، ط1، 2004م.

49. معاني القرآن وإعرابه: تأليف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالجليل عبده شبلي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط1، 1988م.
50. معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- الأردن، ط1، 2000م.
51. معترك الأقران في إعجاز القرآن: تأليف: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1988م.
52. معجم مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: دار الجيل ودار الفكر – بيروت، ط2، 1969 – 1972م.
53. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.
54. المسائل البصريات، تأليف: أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر، الناشر: مطبعة المدني- مصر ، ط1، 1985م.
55. المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني – جدة، ط1، 1405 ه.
56. المفصل في صفة الإعراب: تأليف: أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: علي بن ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.
57. المقدمة الجزولية في النحو: تأليف: أبو موسى الجزولي، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، الناشر: مطبعة أم القرى – السعودية.
58. المقدمات الأساسية في علوم القرآن: تأليف: عبدالله الجديع، الناشر: مركز البحوث الإسلامية، بريطانيا، ط ، 2001م.
59. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، تأليف: أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق مجموعة محققين، وحقق هذا الجزء الدكتور عبدالمجيد قطامش، الناشر: معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2007م.
60. المحصول: تأليف: فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1997م.
61. المقتضب: تأليف: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
62. مجالس العلماء، تأليف: أبو إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ودار الرفاعي – الرياض، ط2، 1983م.
63. موصول الطلاب إلى قواعد الإعراب، تأليف: خالد الأزهري، تحقيق: عبدالكريم مجاهد الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1996م.
64. النحو الوافي: تأليف: عباس حسن، الناشر: دار المعارف – القاهرة، ط15.
65. النحو المصفي، تأليف: محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب- مصر، ط1، 1971م.
66. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
67. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه وجمل فنون علومه، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الشاهد البوشيخي، الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط1، 2008م.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.